

كويت مارى عيراق
داد كاي بالاي نيتتيطادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٥/اتحادية/بتميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٢/٨/٨ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب التقشيني وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أئمن المأنونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز - المدعى - / حسن مهدي رضا الخرسان - وكيله المحامي صالح محسن حمزة .
التميز عليه - المدعى عليه - / رئيس ديوان الوقف الشعبي / إضافة لوظيفته وكيلاه
الموظفان الحقوقيان عدي فوزي و رزوقي عبد حسن .

الإدعاء

ادعى المدعى (التميز) بواسطة وكيله بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٧ أمام مجلس الانضباط العام بأن المدعى عليه/إضافة لوظيفته اصدر الأمر الديواني المرقم (٣٠٤) المؤرخ في ٢٠١١/٩/٧ يتضمن إعفاء المدعى من منصب الأمين العام للمزارات خلافاً لأحكام المادتين (٥ و ٤) من قانون إدارة العتبات المقدسة رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٥ ، وان المدعى عليه قد تجاوز حدود وظيفته ولم يأخذ موافقة المرجعية الشريفة بالإعفاء كما هو الحال في التعيين وان مدة أشغاله للمنصب هي (٣) سنوات قابلة للتجديد حسب نص المادة (٥) من قانون إدارة العتبات المقدسة ، وان المدعى عليه /إضافة لوظيفته لم يجز أي تحقيق أو استجواب حسب نص الفقرات (أولاً/ثانياً/أربعاً/من المادة ١٠) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل ، نظلم المدعى لدى المدعى عليه (التميز عليه) /إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠١١/٩/٢١ . وقد قرر مجلس الانضباط العام بتاريخ ٢٠١١/٢/١٩ إحالة الدعوى الى محكمة القضاء الإداري للنظر فيها حسب الاختصاص النوعي ، وبعد قبول محكمة القضاء الإداري للدعوى والسير بإجراءات المرافعة الحضورية العلنية قررت بتاريخ ٢٠١٢/٥/٩ ويعدد الاضبارة (٧٣/ق/٢٠١٢) الحكم برد دعوى المدعى من الناحية الشكلية . طعن وكيل التميز (المدعى) بالحكم بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٢/٥/٢١ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .

كوٲ ماري عيراق
داد كاي باٲي ئيئتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٨٥/اتحادية/تمييز/٢٠١٢

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فقرر قبوله شكلاً ، ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب التي اعتمدها ذلك لان المميز (المدعي) تظلم من الأمر الديواني الصادر من رئيس ديوان الوقف الشيعي /إضافة لوظيفته المرقم (٣٠٤) والمؤرخ (٢٠١١/٩/٧) القاضي بإعفاله من منصبه من مسؤولية الأمين العام للمزارات الشيعية الشريفة في مختلف أنحاء العراق وانه أقر أمام محكمة القضاء الإداري في محضر جلسة المرافعة المؤرخ في ٢٣/٤/٢٠١٢ بأنه تظلم من الأمر المذكور في (٢١/٩/٢٠١١) وحيث انه أقام دعواه بتاريخ (٢٧/٩/٢٠١١) وبذلك تكون دعواه قد أقيمت قبل انتهاء المدة المحددة للتظلم منه (المميز عليه) للبت في التظلم والمحددة في الفقرة (و) من البند (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل البالغه ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل التظلم لدى المميز عليه مما يستوجب رد الدعوى من هذه الجهة وحيث ان الحكم المميز قضى برد الدعوى من هذه الجهة لذا فاته جاء صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية مع تحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٨/٨/٢٠١٢ .

منحت المحمود

رئيس المحكمة الاتحادية العليا